بنية الدولة الأموية ومؤسساتها في الأندلس في عصر الخلافة (316–422هـ / 929–1031م)

أ.م .د. خالد احمد صالح
كلية التربية للبنات–جامعة الانبار

الكلمات المفتاحية: مؤسسات،الاندلس،الاموية

الملخص:

يتناول البحث الدولة الاموية في الأندلس خلال عصر الخلافة (316–422هـ / 929–1031م)، من خلال دراسة بنية مؤسسات الحكم الرئيسة ومهامها، وفي مقدمتها الخلافة، والوزارة، والحجابة، والشرطة، والجيش ،والبحرية والنظم الاجتماعية والاقتصادية. ويهدف إلى تحليل طبيعة هذه الأجهزة، وبيان مدى إسهامها في ترسيخ السلطة المركزية وتحقيق الاستقرار السياسي.

وتوصل البحث إلى أن إعلان الخلافة شكّل تحولًا جوهريًا في تنظيم الدولة، إذ تعززت مركزية الحكم وتطورت المناصب الإدارية لتواكب اتساع النفوذ السياسي والعسكري. كما برزت الحجابة بوصفها منصبًا ذا صلاحيات تنفيذية واسعة، وأدت الوزارة والشرطة دورًا فاعلًا في إدارة شؤون الدولة وضبط الأمن، في حين جاء التنظيم البحري استجابة للتحديات الخارجية.

وخلص البحث إلى أن تماسك الجهاز الإداري كان من أبرز عوامل قوة الدولة، وأن اختلاله أسهم في ضعفها في أواخر عصر الخلافة.

المقدمة:

يُعدّ عصر الخلافة الأموية في الأندلس من أزهى عصور التاريخ الأندلسي وأكثرها ازدهارًا واستقرارًا، إذ بدأ هذا العصر بإعلان عبد الرحمن الناصر لدين الله الخلافة سنة 316هـ / 929م، واستمر حتى سقوطها سنة 422هـ / 1031م. وتمثل هذه المرحلة ذروة القوة السياسية والعسكرية والحضارية للدولة الأموية في الأندلس.

وقد شهدت الأندلس خلال هذه الفترة نهضة شاملة في مختلف الميادين؛ فسياسيًا بلغت الدولة أوج اتساعها ونفوذها، وأضحت قوة يحسب لها حساب في الغرب الإسلامي وأوروبا. وعسكريًا تمكنت من تثبيت هيبتها في مواجهة القوى المسيحية في الشمال، كما رسخت نفوذها في الداخل. أما حضاريًا، فقد أصبحت قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية منارات للعلم والعمران، وبرزت مظاهر التقدم في التنظيم الإداري، والمؤسسات السياسية، والحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على النظام الإداري في الأندلس في عصر الخلافة الأموية، وبيان ملامحه وأجهزته الرئيسة، وتحليل طبيعة وظائفه واختصاصاته، ومدى تأثره بالنموذج المشرقي أو تميّزه بخصوصية أندلسية.

وتنبثق إشكالية البحث من التساؤل الآتي:

إلى أي مدى استطاعت الدولة الأموية في الأندلس أن تبني نظامًا إداريًا متماسكًا يعكس قوة السلطة المركزية، ويضمن استقرار الدولة واستمرارها؟ وما طبيعة التحولات التي طرأت على هذه المؤسسات خلال عصر الخلافة؟

ويهدف البحث إلى: دراسة نشأة الخلافة الأموية في الأندلس وأثرها في تنظيم السلطة.

تحليل المناصب الإدارية الرئيسة مثل الوزارة، والحجابة، والشرطة، والجيش ،والبحرية.

إبراز العلاقة بين التطور الإداري والاستقرار السياسي. الوقوف على الخصوصية الأندلسية في البناء المؤسسي مقارنة بالمشرق.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع الروايات في المصادر الأندلسية والمشرقية، ومقارنتها، وتحليل مضامينها، والاستعانة بالدراسات الحديثة لإضاءة الجوانب التنظيمية والحضارية.

1.ظهور نظام الخلافة في عهد عبد الرحمن الناصر لدين الله.

الخلافة لغةً: مأخوذة من الفعل خَلَفَ، ويقال: استخلف فلانٌ فلانًا؛ أي ناب عنه.

واصطلاحًا: هي النيابة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وحمايته وحفظه، وسياسة الدنيا بأحكام الدين. والخلافة منصبٌ استُحدِث بعد وفاة رسول الله ﷺ (1) .

توفي الأمير عبد الله سنة 300هـ / 912م، بعد أن دام حكمه خمسًا وعشرين سنةً، وكان قد عهد بالأمر من بعده إلى حفيده عبد الرحمن الناصر بن محمد. وكانت ولايته شيئًا من الغرابة؛ لأنه كان شابًا، مع وجود أعمامه وأبناء عمومته، فتم اختياره من دونهم لما لانهم لم يكونوا راغبين بتولي الامارة وكانت الأندلس آنذاك مضطربةً بالمخالفين والمستقلين، فاستطاع اطفاء الفتن، وقضى على العصيان، فاستقامت له الأندلس في سائر جهاتها (2) .

وبعد أن استقرت الأوضاع، أعلن نفسه خليفةً للمسلمين في الأندلس، وهو أول من تسمّى بأمير المؤمنين فيها، وكان ذلك في رمضان سنة 316هـ / 929م، وبهذا تحولت الإمارة إلى خلافة (3) .

ومن الجدير بالذكر أن أمراء بني أمية الذين حكموا قبل الخليفة الناصر لدين الله، وإن كانوا قد قطعوا الدعوة لبني العباس، فإنهم لم يلقّبوا أنفسهم بلقب خليفة، واكتفوا بلقب أمير (4) وذلك لشعورهم بأن الخلافة واحدةٌ لا تتجزأ ولا تتعدد، وأن الخليفة الشرعي هو حامي حِمى الحرمين الشريفين، أي المسيطر على الحجاز، أصلِ العرب، والملةِ مركزِ العصبية (5) .

إن هذا هو الأصل النظري للخلافة، غير أن التطورات السياسية بعد ذلك حتمت الخروج عن ذلك الأصل، ومن ثم أمكن تعدد الخلافة ما دامت هناك مصلحةٌ تقتضي ذلك، على أن تكون بينهما مسافةٌ كبيرةٌ ومساحةٌ شاسعةٌ؛ منعًا للاصطدام والتنافس بين المسلمين (6) .

وكان قيام خلافة الأندلس عام 316هـ / 929م للأسباب الآتية:

1- قيام الدولة الفاطمية في شمال أفريقيا عام 296هـ/909م، وهي ذات أطماع مكشوفة تجاه الأندلس، وإعلانها الخلافةَ (7) .

2- ضعف الخلافة العباسية في المشرق أيام المقتدر، وغلبةِ البويهيين ثم الأتراك عليهم، وعجزِها عن حماية العالم الإسلامي، وظهورِ الشيعة في المغرب، أي دولةِ الفاطميين (8) .

3- ضعف مكانة الأمير الأموي في قرطبة نتيجةً للثورات والفتن الداخلية التي شغلت جهودَ ثلاثةِ أمراءٍ قبله، حتى أصبحت الحاجة ماسةً إلى رفع مكانته السياسية والدينية.

4- استجابةً لتطلعات الأندلسيين ورغبتهم في أن يكون لهم خليفة للمسلمين. ، وهو عبد الرحمن الناصر.(9) وهكذا اتخذ عبد الرحمن لقب الخلافة ممن يُقِرُّ بفضله وأولويته، وحقِّه وحقِّ أسرته، فكان أولَ أميرٍ من بني أمية في الأندلس يُلقَّب بأمير المؤمنين، وبدأت الدعوة له بذلك حمل بنو أمية لقب الخلافة في الأندلس (10)، إذ قرر عبد الرحمن الثالث أن يُخاطَب، وأن تُوجَّه إليه المخاطبات في جميع ماذكر بشأنه، بلقب أمير المؤمنين؛ لما استحقه من هذا الاسم. كما أمر الناصر لدين الله بإثبات عبارة: «الناصر لدين الله أمير المؤمنين» في أعلامه وطِرازه ودواوينه ودنانيره ودراهمه(11) .

واستمر نظام الخلافة في الأندلس من سنة 316هـ / 929م حتى سقوطها نهائيًا سنة 422هـ / 1031م . وعلى الرغم من أنها تعرضت في أواخر أيامها لحالة من الضعف والتداعي، وفقدت كثيرًا من هيبتها بعد وفاة الخليفة المستنصر سنة 366هـ / 976م، واستيلاء الحاجب المنصور ابن أبي عامر على السلطة، وحجبه للخليفة هشام المؤيد، واستئثاره بتدبير شؤون الدولة والنظر في جميع أمورها (12)، وتوارث أبناؤه من بعده منصب الحجابة حتى انتهت دولتهم سنة 399هـ، /1008م ودخلت الأندلس بعد ذلك في دوامة من الصراعات والفتن (13). إذ لم يكن الخليفة يخرج من قصره إلا للصلاة، وبقيت الأمور بيد الحاجب، حتى اندلعت الفتن في إطار الصراع الداخلي. وفي سنة 422هـ / 1031م خُلع آخر خلفائها، هشام المعتد بالله، وأُعلنت نهاية الخلافة لعدم توافر الشروط فيمن يتولاها (14) .

ونتيجةً لسقوط الخلافة الأموية في الأندلس، انقسمت البلاد إلى دويلات صغيرة متنازعة، واستقل كل أمير بناحيته، وأعلن نفسه ملكًا عليها؛ فدخلت البلاد بذلك عصرًا جديدًا هو عصر ملوك الطوائف (15) .

2- الوزارة:

الوزير لغةً مشتقٌّ من الوزر، وهو الثِّقل؛ لأن الملك أو الخليفة يُلقي بثقله ويستند إلى وزيره كما يستند البدن إلى الظهر. ويُعتقَد أن كلمة «وزير» عربية الأصل، على الرغم من أن بعض المستشرقين أعادها إلى أصل فارسي (16) .

وقد وردت كلمة «وزير» في القرآن الكريم في قوله تعالى:

﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ (17) .

ولم يكن إطلاق لفظ «الوزارة» في الدولة الأموية في الأندلس شائعًا كما كان في الدولة العباسية في المشرق، أو في الدولة الفاطمية في مصر؛ بل كان يُطلق على من يتقلد مهام الوزارة في الأندلس اسم «الحاجب» تارةً، واسم «الوزير» تارةً أخرى. ويُرى أن الحاجب في الدولة الأموية بالأندلس لم يُقصد به ذلك الموظف الذي يحجب السلطان عن الخاصة والعامة كما كان الحال عند الخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين، وإنما قُصد به هنا من يتولى مهام الوزارة واختصاصاتها المعروفة (18) .

أما الوزارة في الدولة الأموية بالأندلس فكانت في بدايتها مشتركة بين جماعة يُستدعون إلى الديوان للإدارة والمشاورة، ويختصون بالمجالس وتدبير شؤونها، وكان النائب المعروف بالوزير يُسمّى الحاجب (19) . وقد أخذت خطة الوزارة منذ قيام بني أمية بالأندلس طابعًا خاصًا، ثم تطورت في عصر عبد الرحمن الأوسط، حيث حُدد اختصاص كل وزير، وخصص الامير لهم بيتا رفيعا في قصره لاجتماعاتهم اليومية لتداول شؤون الدولة (20) .

فقد زوّدنا ابن خلدون ببعض التفصيلات عن اختصاصات كل وزير في مقدمته إذ يقول: «وأما دولة بني أمية بالأندلس فأبقوا اسم الوزير في مدلوله أولَ الدولة، ثم قسّموا خطته أصنافًا، وأفردوا لكل صنف وزيرًا؛ فجعلوا للحساب والمال وزيرًا، وللترسّل وزيرًا، وللنظر في حوائج المتظلّمين وزيرًا، وللنظر في أحوال أهل الثغور وزيرًا، وجعلوا لهم بيوتًا على قُربٍ من منازلهم، وينفذون أمر السلطان كلٌّ فيما جُعل له، وأُفرد للتردد بينهم وبين الخليفة واحدٌ منهم ارتفعت عنه مباشرة السلطان في كل وقت، فارتفع مجلسه عن مجالسهم، وخصّوه باسم الحاجب، ولم يزل هذا الشأن إلى آخر دولتهم» (21) .

وكانت هذه المراتب تهدف إلى ضبط العمل الإداري، حتى أصبحت كأنها متوارثة في بيوتٍ معروفة (22) .

ونستنتج من ذلك أن الوزارة في الدولة الأموية بالأندلس كانت متعددة المناصب، وكان على رأسها الحاجب الذي يتصل مباشرة بالخليفة. ويُلاحظ أن هذا التعدد في مناصب الوزارة لا نجد له نظيرًا واضحًا في نظام الوزارة بالمشرق الإسلامي، حيث كانت السلطة غالبًا مركّزة في يد وزير واحد، ونادرًا ما وُجد وزير ثانٍ مشارك له في النفوذ، في حين كان لكل ناحية من نواحي الإدارة في الأندلس وزيرٌ مختص يتولى شؤونها. (23) .

وصار اسم الوزارة يُطلق على كل من يجالس الملوك ويختص بهم، وأصبح الوزير الذي يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية يُعرف بلقب «ذي الوزارتين» (24) .

وكان الاميرعبد الرحمن الناصر (300–350هـ / 912–961م) أول من منح هذا اللقب لبعض رجاله؛ إذ جمع بعضهم بين خطتي السيف والقلم سنة 327هـ / 938م، فقلّده لقب «ذي الوزارتين» وهذا متعارف عليه عند العباسيين(25) .

كما أسند الأمويون الوزارة أحيانًا إلى بعض أهل الذمة، كما فعل عبد الرحمن الناصر مع حسداي بن شبروط، وهو طبيبٌ ودبلوماسي يهودي أندلسي (ت نحو 370هـ/970م)، كان من كبار رجالات البلاط الناصري، وتولى مهام سياسية ودبلوماسية مهمة، منها سفارته إلى أوتو إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة. (26) .

وفي فترة الحجابة (366–399هـ / 976–1008م) ضعفت مكانة الوزير، إذ خضع لسلطة الحاجب، وتراجعت منزلته السياسية. ومنذ ذلك الحين أخذت شخصية الوزير في الضعف، حتى إذا سقطت الخلافة الأندلسية وقام عصر الطوائف انحطت مرتبته، وصار هذا المنصب يُمنح أحيانًا إلى طبقة متوسطة من الكُتّاب وشيوخ القرى (27) .

3- الحجابة:

الحاجب هو الموظف الذي يقف على باب الخليفة، يُعلمه بأسماء من يرغب في مقابلته، وينظم دخولهم بحسب مراتبهم ومكانتهم (28) . ولم يكن الخلفاء الراشدون يمنعون أحدًا من الدخول

عليهم، بل كانوا يباشرون شؤون الناس بأنفسهم؛ غير أن الأمر تغيّر في العصر الأموي، إذ اتخذ معاوية بن أبي سفيان الحُجّاب بعد حادثة الخوارج، وسار من جاء بعده من الخلفاء على هذا النهج (29) .

وتُعد الحجابة منصبًا ذا أصل مشرقي، غير أن المفهوم الذي اتخذه هذا المنصب في الأندلس اختلف عما كان عليه في المشرق. فقد أرسى الأمير عبد الرحمن الداخل (138–172هـ / 755–788م) دعائم هذا المنصب في الأندلس (30) ، إلا أن طبيعته لم تكن مماثلة لما عُرف الخلافة العباسية إذ كان الحاجب هناك يؤدي وظيفة قريبة من مدير التشريفات، بينما أصبح في الأندلس يتمتع بسلطات تنفيذية واسعة، حتى غدا بمنزلة رئيس الحكومة، وأقرب رجال الدولة إلى الامير، بل قد ينوب عنه في كثير من صلاحياته الفعلية (31) .

وكان يُشترط في الحاجب أن يكون ذا فضل في الأدب والمعرفة، وإن لم يكن ذلك شرطًا لازمًا دائمًا، إذ قد يُكتفى بخبرته في تدبير شؤون الحكم والسياسة (32) .

ومن أشهر حُجّاب الخليفة عبد الرحمن الناصر مولاه بدر. كما عُرف الحاجب المصحفي بتولّيه هذه الخطة في عهد الحكم المستنصر بالله. (350–366هـ / 961–976م).(33)

وبعد وفاة الحكم سنة 366هـ / 976م،استمر المصحفي حاجبا للخليفة الجديد الى ان تمكن محمد بن أبي عامر من ازاحته عن الحجابة وستاثر بالسلطة، وعُرفت الفترة الممتدة بين (366–399هـ / 976–1009م) بالحجابة العامرية؛ إذ تولّى المنصور مقاليد الحكم فعليًا، ثم ورث أبناؤه المنصب من بعده. وقد أحاط المنصور نفسه بمظاهر الأبهة والسلطان، حتى إن الوزراء وكبار رجال الدولة كانوا يقبّلون يده، كما فرض عزلة على الخليفة هشام المؤيد بالله، وارتفعت مكانته حتى لم يفصل بينه وبين الخليفة في المراسيم الرسمية إلا الاسم في تصدير الكتب (34) .

وقد بلغ من نفوذه أن من يدخل عليه من الوزراء وبني أمية كان ينحني له تعظيمًا، ونادرًا ما ميّز في مظاهر الجلالة بينه وبين الخليفة، مما يدل على تحوّل الحجابة من وظيفة إدارية إلى سلطة حاكمة فعلية (35) .

4. الشرطة:

أصل كلمة «الشرطة» في اللغة من «شَرَطَ» أي علَّم، وقيل: لأنهم كانوا يُعْلِمون أنفسهم بعلاماتٍ خاصة تميزهم، وجمعها «شُرَط» (36) . والشرطة هم الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو الوالي في استتباب الأمن، وحفظ النظام، والقبض على الجناة والمفسدين.

وكان صاحب الشرطة يتولى حفظ الأمن وتنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي، كما ينفذ ما يصدر عنه من حدود وتعازير، مثل حد شرب الخمر وغيرها. ولم يكن دوره تنفيذيًا فحسب، بل كان يتولى الاتهام والتحقيق في بعض القضايا، وقد يقيم الحد دون تدخل مباشر من القاضي، مما جعله أشبه بقاضي الجنايات في نطاق الجرائم الشخصية. وكان يُنتخب غالبًا من كبار القادة أو خاصة رجال الدولة، ويتمتع بسلطة واسعة؛ إذ كان من حقه أن يأمر بالقتل على من ثبتت عليه الجناية دون استئذان مباشر من الأمير أو الخليفة، كما كانت له الهيمنة على جماعات الحراس (37) .

وكان يُعرف في بعض المصادر باسم «صاحب المدينة» أو «صاحب الليل»، وكان ذا منزلة رفيعة لدى السلطة الحاكمة (38) .

استُحدث هذا المنصب في الأندلس في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل (138–172هـ / 755–788م)، بعد انتصاره على يوسف الفهري في وقعة المصارة؛ إذ خشي الداخل من اضطراب الأمن وكثرة الخصوم، فأنشأ جهاز شرطة خاصًا لحراسته، وولّى عليه عبد الرحمن بن نعيم (39) .

ولم تقتصر مهام صاحب الشرطة على حفظ الأمن، بل تجاوزت ذلك إلى وظائف عمرانية وعسكرية. فقد كلف صاحب الشرطة أحمد بن نصر في عهد الخليفة الحكم المستنصر بالله في تشييد محراب المسجد الجامع بقرطبة، كما كُلِّف بتوسيع محجة قرطبة وهدم بعض الحوانيت لضيق الطريق. وشارك أصحاب الشرطة أيضًا في الحملات العسكرية؛ إذ خرجوا سنة 364هـ ضمن جيش الصائفة، وكان صاحب الشرطة يتولى أحيانًا قيادة الجيش في بعض الولايات بتكليف من الخليفة (40) . كما تولّى صاحب الشرطة أحيانًا مهام عسكرية، فقد أُسندت إليه قيادة الأسطول، حيث أُعطيت هذه المهمة لعبد الرحمن بن رماحس بن محمد، وتمكّن من فتح مدينة طنجة من أرض العدوة (41) .

كما اضطلع صاحب الشرطة ببعض المهام ذات الطابع الدبلوماسي ففي سنة (360هـ / 971م) أمر الخليفة الحكم المستنصر صاحب الشرطة هشام بن محمد بن عثمان – وكان كذلك قائدًا على طرطوشة (42) وبلنسية (43) – بأن يصحب الوفود الإسبانية الوافدة إلى العاصمة قرطبة، مما يدل على أن منصبه لم يكن أمنيًا محضًا، بل امتد إلى تمثيل الدولة في بعض المراسم السياسية (44) .

وقد كانت وظيفة صاحب الشرطة وصاحب المدينة تسند أحيانًا الى شخص واحد، كما حدث في عهد الخليفة هشام المؤيد، إذ جُمعت لمحمد بن أبي عامر، الذي عُرف في زمنه بشدة الضبط الأمني في مدينة قرطبة. غير أن منصب صاحب الشرطة في عهد الفتنة (399–422هـ / 1008–1031م) تعرّض لاضطراب شديد، فكان صاحبه عرضة للعزل أو القتل نتيجة تعاقب الخلفاء، إذ كان كل خليفة جديد يعمد إلى تعيين من يثق به وعزل سلفه، وربما التخلص منه (45) .

ويذكر ابن الأبار(46) أن وظيفة صاحب الشرطة كانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1. الشرطة العليا: وتختص بأمن الأمير وقصوره وأهل بيته وكبار رجال الدولة.
2. الشرطة الوسطى: وتتولى حفظ الأمن العام داخل المدينة.
3. الشرطة السفلى: وتشرف على الأسواق والأحياء الدنيا.

ويبدو أن صاحب الشرطة الوسطى كان في منزلة قريبة من صاحب الشرطة العليا، وكان تعيينهما يتم مباشرة من قِبل الأمير أو الخليفة، مما يدل على أهمية هذا الجهاز في البنية الإدارية للدولة .

أما الصفات الواجب توفرها في صاحب الشرطة، فقد أشار إليها الفقهاء وأصحاب كتب السياسة الشرعية، فاشترطوا فيه الكفاءة والثقة، وأن يكون شديد اليقظة، قليل الغفلة، حليمًا مهيبًا، ذا أناة وطول صمت وحسن نظر، بعيد الغور، قويًا على أهل الريبة، عارفًا بوجوه الحيل، غير ملتفت إلى الشفاعات، عارفًا بمنازل العقوبات، ثابتًا في تنفيذ الأحكام. وهذه الصفات تعكس طبيعة المنصب الذي يجمع بين الحزم الإداري والهيبة السياسية (47) .

5- الجيش:

عندما شرع المسلمون في فتح الأندلس سنة 92هـ / 711م، كان ذلك بعد حملة استطلاعية أرسلها موسى بن نصير بقيادة أبي زرعة طريف بن مالك المعافري سنة 91هـ / 710م، وقد تألفت

هذه القوة من أربعمائة رجل ومائة فارس، وكانت مهمتها جسّ نبض المنطقة واستكشاف الأوضاع العسكرية فيها

وفي رجب سنة 92هـ / 711م عبر القائد طارق بن زياد إلى الأندلس في جيش تعداده سبعة آلاف مقاتل من العرب والبربر، ثم أمدّه موسى بن نصير بخمسة آلاف مقاتل إضافي، كما ضمت الحملة عددًا من السودان بلغ نحو سبعمائة رجل، مما يعكس التنوع العرقي في الجيش العربي الإسلامي آنذاك (48) .

وقد استطاع الجيش الإسلامي أن يُلحق الهزيمة بالقوط في معركة وادي لكة، فانهار بذلك النظام القوطي، وبدأ المسلمون يسيطرون على المراكز الحيوية وطرق المواصلات في شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث وزّع طارق قواته على الطرق الرومانية الرئيسة حتى بلغوا شمال الأندلس، مثبتين أركان الفتح (49) . وفي سنة 93هـ / 712م دخل موسى بن نصير الأندلس على رأس قوة قوامها ثمانية عشر ألف مقاتل، وبذلك بلغ مجموع القوات العربية الإسلامية قرابة ثلاثين ألف رجل.(50)

وفي أوائل عصر الولاة، كانت القوات التي اضطلعت بمهمة تثبيت الفتح والمحافظة عليه تتألف من القبائل العربية والبربرية التي شاركت في الحملات الأولى مع موسى بن نصير وطارق بن زياد. وقد استقر هؤلاء في المناطق التي مرّت بها الجيوش، وعُرفوا باسم "البلديين" لعدّهم أنفسهم من أهل البلاد، وأُطلق على العرب الذين جاؤوا مع موسى بن نصير اسم "بطالعة موسى" (51) .

أما في عصر الإمارة (138–316هـ)، فقد أدخل الأمير عبد الرحمن الداخل نظامًا عسكريًا جديدًا لتثبيت حكمه، فاعتمد على تكوين جيش موالٍ له، واستكثر من المتطوعة، وأنشأ حرسًا خاصًا حتى أن عدد قواته بلغ نحو مائة ألف مقاتل، إلا أن هذا الرقم يحتاج إلى نظر نقدي، إذ تميل بعض الروايات إلى المبالغة في أعداد الجيوش في تلك الفترة (52). وفي عصر الخلافة الأموية بالأندلس، أولى الخليفة عبد الرحمن الناصر اهتمامًا بالغًا بتنظيم الجيش، إذ كان يُعدّ عماد الدولة وسياج الملك. فعمل على إعادة تنظيمه بعد أن أنهكته الصراعات الداخلية والثورات، ولا سيما حركات التمرد في أواخر عصر الإمارة. فحشد الجند من مختلف أنحاء الأندلس والمغرب، وأكثر من اقتناء الأسلحة والذخائر، واهتم بإسناد القيادات إلى أمهر القادة وأشدهم بأسًا، كما رفع الروح المعنوية في صفوف الجيش، وكان خروجه أحيانًا لقيادة الحملات بنفسه وسيلة لتعزيز الحماسة القتالية وترسيخ هيبة الخلافة.(53)

وتكوّن الجيش الأموي في عصر الخلافة من عناصر متعددة، من أبرزها: العرب، والبربر، والمولَّدون، والصقالبة، والحشم، إلى جانب عناصر أخرى. أما من حيث التشكيل العسكري فقد ضمّ الفرسان، والمشاة (الرجّالة)، والرماة (النبلاء)، وأصحاب المجانيق، فضلًا عن وحدات التمريض والخدمات الطبية والتموينية، مما يدل على تطور التنظيم العسكري وتخصصه (54)

وقد اعتمد الخليفة الناصر اعتمادًا كبيرًا على الصقالبة، وهم فتيان جُلبوا صغارًا وربّوا في قصور الحكم، فكان ولاؤهم للخليفة مباشرة لا يرتبط بعصبية قبلية أو انتماء محلي، الأمر الذي جعلهم عنصرًا مهمًا في موازنة نفوذ العرب والبربر. ولذلك أسند إليهم مناصب قيادية في الجيش والإدارة، وهو ما يمثل تحولًا مهمًا في البنية الاجتماعية والسياسية للدولة (55) .

واستمر الخليفة الحكم المستنصر (350–366هـ / 961–976م) في الاعتماد على الصقالبة وتقريبهم، وعُرف بعضهم باسم "الحرس"، وقد ظل قسم منهم ضعيف الإلمام باللغة العربية، نظرًا لأصولهم غير العربية. ومع مرور الزمن تعاظم نفوذهم حتى أصبحوا قوة مؤثرة في البلاط(56) .

وبعد وفاة الحكم المستنصر، ازداد نفوذ الصقالبة، وظن بعضهم أن مقاليد الأمور قد صارت بأيديهم، غير أن الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر استطاع أن يُقصيهم تدريجيًا، وأن يعيد توجيه الجيش بما يخدم سلطته، فاستكثر من العنصر البربري، ولا سيما من قبائل المغرب، ليوازن بهم نفوذ الصقالبة ويضمن ولاء الجيش لشخصه (57) . عمل المنصور ابن أبي عامر على الحدّ من نفوذ الصقالبة المتنفذين، فشتّت عددًا منهم، وقضى على وجودهم في قصر الخلافة. وتذكر المصادر أنهم كانوا يزيدون على الألف، ولم يبقَ منهم عند الخلفاء إلا نحو عشرين فتى(58) .

وكانت قيادة الجيوش تمثل أعلى المناصب في الدولة العربية الإسلامية، إذ تتوقف على القائد نتيجة المعركة وتحقيق النصر، لذلك لا ينبغي أن يتولى أمر الجيش إلا رجل ذو سياسة وخبرة وشجاعة (59) .

وفي عهد الخلافة كانت الحملات العسكرية تخرج تحت قيادة الخليفة عبد الرحمن الناصر، وكانت أول غزوة له غزوة المتنون، فُتح فيها سبعون حصنًا، وقد خرج إليها في الشهر الثاني من ولايته (60). واستمر الناصر في قيادة أغلب الحملات العسكرية حتى هزيمته في معركة الخندق سنة 327هـ / 938م، ولم يخرج بعدها إلى الغزو (61) .

وأحيانًا كان الخليفة يكلّف أحد قواده بقيادة الحملة، وكان القادة الذين يعتمد عليهم الأمويون ينتمون إلى أسر عربية عريقة، وقد شهدت هذه المرحلة قوة الدولة الأموية (62) .

وبلغ الجيش الأندلسي في عهد الخلافة درجة كبيرة من القوة، ولا سيما في عهد المنصور ابن أبي عامر، الذي تذكر المصادر أنه لم يُهزم في معركة، وبلغت غزواته اثنتين وخمسين غزوة أرهب فيها الأعداء وقد بلغت الأندلس في عهده أوج قوتها لما تمتعت به من قوة عسكرية وحضارية (63) .

6- البحرية:

لم يكن للمسلمين منذ أن افتتحوا الأندلس أسطول بحري حربي منظم، ومن المعروف أن موسى بن نصير اهتم بإنشاء عدد كبير من السفن في دار الصناعة بتونس نقل بواسطتها الجند الذين أمدّ بها طارق بن زياد (64). لكن بعد قيام الدولة الأموية في الأندلس انشغل أمراؤها بالثورات الداخلية والحروب الكثيرة مع الممالك النصرانية في شمال الأندلس، إضافة إلى المؤامرات الخارجية، عن العناية بالبحرية أو الاهتمام بإنشاء الأساطيل (65). غير أن تطور الأحداث في الأندلس والتهديد الخارجي الذي قام به النورمان على سواحل الأندلس سنة 229هـ/844م(66) ، وكانت هذه الغارات أثارت الخوف والرعب في بلاد الأندلس، ونبّهت أمراء هذه الدولة إلى ضرورة إيجاد أسطول بحري قوي ومنظم يحمي سواحلهم البحرية، خاصة وأن موقع الأندلس البحري قد جعلها عرضة للغزوات البحرية؛ فالأندلس شبه جزيرة يحيط بها البحر المتوسط من سواحلها الشرقية والجنوبية، والمحيط الأطلسي من جهاتها الجنوبية الغربية والغربية والشمالية الغربية، إضافة إلى خليج بسكاي أو بحر الظلمات (67) .

وقد تركت تلك الغارات أثرًا كبيرًا على نفوس أهل الأندلس لما بثته من رعب وخوف، فدفع ذلك الأمير عبد الرحمن الأوسط إلى أخذ الأهبة والاستعداد، فأمر ببناء دار صناعة، كما بنى بعد تلك الهجمات مخزنًا للسلاح في مدينة قرمونة (68) .(69) كما أنه أخذ يبني السفن ويزودها بالأسلحة والآلات والنفط، وقد تم هذا العمل في وقت قصير، وهذا العمل يعتبر ميلادًا للبحرية الأندلسية، وكان من نتيجة هذا الاهتمام أن ازداد نشاط الأسطول الأندلسي ليصل إلى 300 سفينة (70) ، عند ما تولى الأمير عبد الرحمن بن محمد الإمارة الذي لقب بالناصر لدين الله فيما بعد، في مستهل ربيع الأول سنة 300هـ/ 912م. كانت الأندلس تضطرم بالفتن، كما أن الدولة الفاطمية بدأت تتطلع بنظرها نحوها(71)، فضلًا عن الثورة التي قام بها ابن حفصون (72) الذي تمرّس على روح العصيان وعدم الخضوع منذ عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الأوسط، فتحصّن في قلعة ببشتر، وسيطر على ما جاورها من المناطق مستعينًا بمناعة المواضع التي احتمى بها، ومدعومًا بمن ساعده من أعداء الدولة، وفي مقدمتهم الدولة الفاطمية في المغرب ودول الشمال الأندلسي (73) .

واستطاع الأمير عبد الرحمن الوصول إلى الجزيرة الخضراء «فضبط البحر، ونظر في أساطيله واستكثر منها، ومنع ابن حفصون من البحر»، وبذلك قطع اتصال ابن حفصون بأعوانه. ومنذ ذلك الحين بدأ عبد الرحمن بن محمد، أمير قرطبة، يهتم اهتمامًا جديًا بالأساطيل البحرية، فعمل على إنشاء أسطول قوي يدافع به عن الأندلس من الأخطار الخارجية التي تتعرض لها بسبب الغزو الفاطمي المرتقب وغارات النورمان (74) على السواحل، وينازع به السيادة الفاطمية في حوض البحر المتوسط الغربي (75) .

وكان من نتيجة هذه العناية أن ازداد نشاط الأسطول الأندلسي في عهد عبد الرحمن الناصر، فارتفع عدد قطعه من نحو مائتي قطعة إلى ثلاثمائة (76) . ويُعدّ عبد الرحمن الناصر المؤسس الحقيقي للأسطول الأندلسي؛ إذ أنشأ لهذا الغرض عددًا كبيرًا من الدور الصناعية في مدن الأندلس، مثل: المرية، وطرطوشة، والجزيرة الخضراء، ومالقة، ولقنت، وشلب، وقصر أبي دانس بالبرتغال، ودانية، ومدينة الزهراء، وشمنترية (77) . وفي عهد الخليفة الحكم المستنصر تعرضت الأندلس لهجوم النورمان سنة 355هـ/966م فاستطاع الأسطول الأندلسي أن يدفع العدو بفضل ما بلغه من قوة في عهد الخليفة الناصر لدين الله (78) .

كما اهتم المنصور بالأسطول، واستعان به في تثبيت الحكم الأندلسي في عدوة المغرب، فنقل القوات الأندلسية إلى سبتة والمغرب، حيث قضت على حركة الحسن بن كنون سنة 375هـ/985م وأنشأ المنصور أسطولًا كبيرًا في قصر أبي دانس، وزوّده بالأدوات والأسلحة، وجهّزه بالبحارة المهرة (79) .

ثم جاء عصر الطوائف، فانقسم الملك، وورثت دوله الأسطول الأندلسي، واقتصر النشاط البحري على مراكز المرية ودانية والجزر الشرقية في الشرق، وأشبيلية في الغرب (80) .

7النظم الاجتماعية :

كانت القوات التي وقع عليها عبء المحافظة على دعائم الفتح واستمراره تتألف من رجال القبائل العربية والبربرية التي رافقت كلًا من طارق بن زياد وموسى بن نصير (81) .

وقد أطلق العرب الذين دخلوا مع حملة موسى وطارق على أنفسهم اسم «البلديين»، أي أنهم أهل البلاد وأصحابها، لأنهم كانوا يعدّون أنفسهم المالكين للبلاد بحكم مشاركتهم في الفتح وتحملهم أعباءه، ومن ثم رأوا أنهم أحقّ بها من غيرهم من المسلمين (82) .

أما دخول البربر إلى الأندلس فقد رافق حملتي طارق وموسى، غير أن أعدادهم كانت تفوق أعداد العرب الداخلين إلى الأندلس (83) .

ويُلاحظ أن استقرار العرب في الأندلس خضع للتنظيم القبلي؛ إذ استقرت كل قبيلة مع عشائرها في مناطق خاصة بها (84) . أما البربر فقد اختاروا مناطق تلائم طبيعتهم، فسكن اغلبهم المناطق الجبلية التي تشابه مواطنهم الأصلية في شمال أفريقيا.(85)

وقد استغل بعض الباحثين هذه الظاهرة للطعن في العرب، فاتهموهم بالاستقرار في السهول الخصبة وحرمان البربر منها ودفعهم إلى المناطق الوعرة. غير أن استقرار العرب والبربر في الأندلس كان يخضع لعامل الصدفة لاغيراذ لم تكن لديهم صورة واضحة عن طبيعة هذه المناطق بل ان البربر كانوا في وضع افضل لاختيار احسن المناطق لقربهم من المنطقة واطلاعهم عليها بحكم معيشتهم في شمال افريقيا (86) .

وقد شهد العصر الذي أعقب الفتح تنوعًا في العناصر التي سكنت إسبانيا الإسلامية من حيث الجنس والعقيدة والثقافة (87) . وكان السكان ينقسمون إلى قسمين:

1. المسلمون، وينقسمون إلى:

العرب، والبربر، والموالي، والمسالمة، والمولَّدين.

2. غير المسلمين، وينقسمون إلى:

القوط والرومان، أو المستعربين من النصارى، اليهود (88) .

وقد استمر هذا التركيب السكاني خلال عصر الخلافة. أما العلاقات التي سادت بين المسلمين وأهل البلاد، فيمكن القول إنها كانت علاقات جيدة؛ لأن العرب حين نزلوا البلاد لم يقصدوا أن يعيشوا سادة مترفين، بل استقروا مع أهلها وعاشوا في سلام، بل وتزاوجوا معهم (89) .

ويُروى أن الخليفة عبد الرحمن الناصر كان حفيد سيدة نافارية من جهة الأم، إذ كانت أمه جارية إسبانية تُعرف في المصادر باسم «مزنة»، واسمها الأصلي «ماريا». كما أن (طوطه)الملكة الوصية على عرش نافار، كانت خالة الخليفة عبد الرحمن الناصر وتزوج الحكم المستنصر من امرأة بسكنشيه تُدعى «صبح»، وهي أم هشام المؤيد. كما تزوج المنصور ابن أبي عامر من تريسا ابنة برمودا الثاني ملك ليون (90)، وتزوج أيضًا من ابنة شانجة، وأنجبت له عبد الرحمن الملقب شنجول (91) .

ونتيجة لهذا الاستقرار الاجتماعي، وما رافقه من استقرار سياسي، بلغت الأندلس تطورًاحضاريا ملحوظًا، في وقت كان فيه الغرب الأوروبي يعاني من الاضطراب، وبلغ عدد سكان قرطبة آنذاك نحو نصف مليون نسمة (92) .

8- النظم الاقتصادية:

عندما التقى موسى بن نصير وطارق بن زياد سنة 94هـ/713م، توجّها معًا نحو طليطلة، حيث انتظرا انقضاء فصل الشتاء تمهيدًا لاستئناف استكمال فتح مناطق الشمال الإسباني.. ويُذكر أن موسى بن نصير ضرب اول عملةٌ ذهبيةٌ خُصِّصت لدفع رواتب الجند وكان المسلمون

يتعاملون خلال المدة من 92هـ / 711م إلى 94هـ / 713م في اسبانيا بالعملة الافريقية التي ضربها موسى سنة هـ710/90م،(93) .

كانت مصادر الأموال في عصر الإمارة ثم الخلافة تأتي عن طريق الغنائم التي يحصل عليها المسلمون ومن الضرائب السنوية التي فرضتها الدولة على أهل الأندلس. وقد بلغ خراج الأندلس الذي يُؤدّى إلى بيت المال ثلاثة مائة ألف دينار أندلسي سنويًا، وكان على كل مدينة مبلغ معلوم. وكانت الجباية في أيام عبد الرحمن الأوسط تبلغ ألف ألف دينار في السنة، بعد أن كانت لا تزيد قبل ذلك على ثلاثة مائة ألف دينار (94) .

وفي عهد عبد الرحمن الناصر بلغ مقدار جباية الأندلس من الكور والقرى خمسة الاف واربع مائةالف وثمانين ألف دينار، ومن الأسواق سبعمائة الف وخمسة وستين ألف دينار، أما أخماس الغنائم العظيمة فلايحصيها د يوان(95) .

كذلك غنم العرب المسلمون غنائم كثيرة من المعارك التي خاضوها، وبلغت الغنائم ذروتها في عهد الحاجب المنصور الذي حقق فتوحًا وصلت إلى معاقل جليقية، وفاقت ما كان قبله، وملأت الأندلس بالغنائم والسبي (96) .

وفي سنة 316هـ / 929م أمر الناصر لدين الله بانشاء دار السكة في قرطبة لتولي مهمة ضرب الدنانير والدراهم، واسند الاشراف عليها الى أحمد بن موسى بن حديد. وخلال هذه الفترة أصبحت النقود تُضرب من خالص الذهب والفضة، وكانت مثاقيلها ودراهمها تامة العيار (97) .

في هذا العهد، غدت ولاية السكة من الوظائف المالية ذات الأهمية البالغة، حيث أُنيطت إدارتها بنخبة من الرجال المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة (98)، "إلى جانب ولاية السوق وولاية الخراج والبيوع "(99). وكان الخليفة عبد الرحمن الناصر يقسم أموال الجباية إلى ثلاثة أقسام: "ثلث للبناء، وثلث للجند، وثلث يُدَّخر وعند وفاة الخليفة الناصر وُجد في بيت المال الأندلسي خمسة آلاف ألف ألف ثلاث مرات، أي ما يعادل خمسة آلاف مليون " (100) .

شهد القطاع الزراعي في عهد عبد الرحمن الناصر ازدهارًا ملحوظًا نتيجة عناية الدولة بهذا المورد الحيوي، الأمر الذي انعكس إيجابًا على أوضاع العاملين فيه. فقد عمدت السلطة إلى تخفيف الأعباء المالية عن المزارعين عبر إسقاط بعض الضرائب، وتهيئة ظروف ملائمة أسهمت في زيادة استغلال الأراضي الزراعية وارتفاع مستوى الإنتاج. وقد عُرفت الأندلس بزراعة القمح إلى جانب محاصيل أخرى متنوعة.

وفي السياق ذاته، اضطلعت التجارة بدور مهم في تعزيز الاقتصاد الأندلسي، إذ برزت مدينتا المرية ومالقة كموانئ نشطة شهدت حركة تجارية واسعة مع مختلف الأقاليم، وكانت الدولة تستوفي الرسوم المفروضة على النشاط التجاري في تلك الموانئ (101) .

كما استخرج الأندلسيون الثروات الطبيعية، فاستخرجوا معادن مختلفة كالذهب والفضة والرصاص والحديد والزئبق والكبريت والملح. وكانت هناك مناطق تشتهر بهذه المعادن؛ فمثلًا كان الفضة والنحاس يُستخرجان من المناطق الشمالية من قرطبة ولستشة وتدمير (102) . ودخلت هذه المعادن في صناعة الأسلحة والسيوف والرماح والدروع، إضافة إلى صناعات أخرى اشتهرت بها الأندلس كصناعة النسيج والملابس (103) .

وفي عهد المنصور بن أبي عامر استمر الانتعاش الاقتصادي، فكثرت الأموال، وأُنشئت مصانع كبيرة، وازدهرت القصور، فأمر ببناء مدينة الزاهرة، وأكثر من مجالس الشرف (104) . ويُشير إلى الرخاء الاقتصادي ما قُدِّم من هدية الوزير ابن شهيد الثمينة إلى الخليفة الناصر، والتي تُعبّر عن مظاهر الرفاه والوحدة الاجتماعية في ذلك العصر (105) .

وفي فترة الفتنة التي اجتاحت الأندلس (399–422هـ / 1008–1031م) ساد الاضطراب والقلق بين عامة الناس بسبب الصراعات السياسية المريرة، واختلفت مشاربهم سعيًا للتخلص من هذا الوضع المضطرب. وقد قاسى الشعب الأندلسي في ظل حكم أمراء الطوائف الأمرَّين (106) .

الخاتمة

خلص البحث إلى أن النظام الإداري في الأندلس خلال عصر الخلافة الأموية (316–422هـ / 929–1031م) شكّل مرحلة النضج المؤسسي للدولة، حيث بلغ التنظيم السياسي والإداري درجة عالية من التماسك والتخصص الوظيفي.

فقد أدى إعلان الخلافة في عهد عبد الرحمن الناصر إلى تعزيز مركزية السلطة، وإعادة تنظيم أجهزة الدولة بما يتلاءم مع اتساع نفوذها وتزايد مسؤولياتها. وتبين من خلال الدراسة أن منصب الوزارة تطور من وظيفة استشارية محدودة إلى جهاز إداري منظم يضطلع بتسيير شؤون الدولة اليومية، بينما تحولت الحجابة في الأندلس إلى منصب تنفيذي ذي صلاحيات واسعة، بلغت ذروتها في العصر العامري اذ أصبحت تمثل السلطة الفعلية في الدولة.

كما أظهر أن جهاز الشرطة لم يكن مجرد أداة لحفظ الأمن، بل مارس وظائف تنفيذية وقضائية وعسكرية، وأسهم في ضبط النظام العام وحماية السلطة المركزية، خاصة في الفترات التي شهدت اضطرابات سياسية. أما التنظيم البحري، فقد ارتبط بمتطلبات الدفاع عن السواحل ومواجهة غارات النورمان وتعزيز الوجود الإسلامي في البحر المتوسط، مما يعكس وعي الدولة بأهمية القوة البحرية في تثبيت مكانتها.

وقد كشف البحث أن قوة هذه المؤسسات ارتبطت ارتباطًا مباشرًا بقوة الخلافة ذاتها؛ فحين كانت السلطة المركزية قوية ومنضبطة، اتسم الجهاز الإداري بالكفاءة والانسجام، وأسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الحضاري. غير أن تغلّب الطابع الشخصي على بعض المناصب، كما في مرحلة الحجابة العامرية، أدى إلى اختلال التوازن بين مؤسسات الدولة، وهو ما مهد تدريجيًا لضعف السلطة المركزية في أواخر عهد الخلافة.

ومن ثم يتضح أن التجربة الأندلسية لم تكن مجرد امتداد للنموذج المشرقي، بل طوّرت صيغة إدارية خاصة بها، تميزت بمرونة واضحة وقدرة على التكيف مع الواقع السياسي والعسكري للأندلس. غير أن استمرار هذا النظام كان مرهونًا بتوازن دقيق بين السلطة المركزية والأجهزة التنفيذية، وهو التوازن الذي اختل قبيل سقوط الخلافة.

وبذلك يتبين أن النظام الإداري كان عنصرًا حاسمًا في قوة الدولة الأموية بالأندلس، كما كان ضعفُه من العوامل المؤثرة في انهيارها.

الهوامش :

1. الصالح، صبحي، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، ط4،دار الملايين، بيروت، 1978، ص292.

2. المقري، أحمد بن محمد المقري التلمساني،(ت1041هـ) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكروزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر 1949، ج1، ص330
3. ابن عذاري، أبو عبد الله محمد المراكشي،(ت695هـ) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج.س. كولا وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت،1967م، ج2، ص157.
4. الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة،(ت599هـ) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، طبع في مدينة مدريد، 1885م، ج1، ص18، المقري نفح الطيب، ج1،ص198.
5. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ / 1406م)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار صادر، بيروت، 1284هـ، ص288.
6. العبادي، أحمد مختار ، في تاريخ المغرب والأندلس، بيروت: دار النهضة العربية، 1978م، ص169
7. ابن الأبار، محمد بن عبد الله القضاعي (ت 658هـ / 1260م)، الحلّة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، الشركة العامة للطباعة والنشر، القاهرة ، 1963م،ج1، ص198.
8. الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ، ص18.
9. العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص170.
10. ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص198.
11. العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، ص168.
12. مؤلف مجهول، ذِكر بلاد الأندلس، تحقيق: لويس مولينا، المجلس الأعلى للبحث العلمي، مدريد،1983م، ص173.
13. مؤلف مجهول،ذكربلاد الاندلس، ص179.
14. المقري، نفح الطيب، ج1، ص402.
15. المقري ،نفح الطيب ج1، ص413.
16. فوزي، فاروق عمر وآخرون، النظم الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت،1989م، ص46.
17. سورة طه، الآية 29.
18. حسن، حسن إبراهيم ، تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1967م،ج4، ص321.
19. المقري ،نفح الطيب،ج 1 ،153-154
20. ابن سعيد المغربي، علي بن موسى (ت 685هـ/1286م)، المغرب في حلى المغرب، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، 1953م، ج1 ، ص165.؛ العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس،ص142
21. ابن خلدون، المقدمة، ص24. العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، ، ص144–145.
22. المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج1، ص201.
23. العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، ص146.
24. المقري، نفح الطيب، ج1، ص202.
25. المقري،نفح الطيب ، ج1، ص333.
26. حسن ،ابراهيم،تاريخ الاسلام، ج4،ص332
27. السامرائي،خليل إبراهيم وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987م، ص321.
28. ابن خلدون، المقدمة، ص240. لبيد إبراهيم وآخرون، الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي، المكتبة الوطنية، بغداد، 1992م، ص79.
29. حسن إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، ج 4، 340
30. ابن خلدون، المقدمة، ص19؛ الصالح ،صبحي ، النظم الإسلامية: نشأتها وتطورها، ص202
31. المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج1، ص202.

32. المقري ،نفح الطيب، ج1، ص202.
33. ابن عذاي،البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب،ج2 ،ص174. 155
34. ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج2، ص158–279.
35. ابن عذاري،البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب، ج2، ص280.
36. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الافريقي (711هـ) لسان العرب، دار صادر،بيروت ١٩٥٥م، ج 1، ص ٢٠٢–٢٠٣.
37. ابن خلدون، المقدمة، ص ٢١٧–٢١٩.
38. المقري، نفح الطيب، ج ٢، ص ٣٠٢
39. المقري ،نفح الطيب،ج2، ص ٣٠٣.
40. الدوري، إبراهيم ياس خضر، عبد الرحمن الداخل في الأندلس وسياسته الخارجية والداخلية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٢٥١.
41. ابن حيان، ابو مروان حيان بن خلف (ت 469هـ)المقتبس في أخبار أهل الأندلس، تحقيق: عبد الرحمن علي الحجي، دار الثقافة ،بيروت ، 1965م، ص89.
42. طرطوشة: مدينة أندلسية تقع على نهر إبرة في شرقي الأندلس، وكانت من أهم الثغور العسكرية والبحرية. انظر: الحميري،أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت 900هـ) الروض المعطارفي خبر الاقطار،تحقيق احسان عباس،ط2مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت ،1980م ،ص363
43. بلنسية: مدينة أندلسية تقع على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وكانت من الحواضر المهمة اقتصاديًا وعسكريًا في شرقي الأندلس. انظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)معجم البلدان، ط2،دار صادر، بيروت ،1995م ، ج1، ص482
44. ابن حيان، المقتبس في أخبار أهل الأندلس، ص47–48.
45. ابن حيان،المقتبس في اخبار اهل الاندلس،ص48
46. ابن الأبار، الحُلّة السيراء، ج1، ص232.
47. صالح درادكة، «الشرطة في الأندلس»، مجلة دراسات (مجلة علمية تصدر عن الجامعة الأردنية)، العدد 4، 1987م، ص92–93
48. ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز(ت367هـ)، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع، دار النشر الجامعي، بيروت، 1957 ص231 ؛ المقري، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج1، ص21.
49. مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها، مطبعة بردنير،مدريد، 1867م، ص15.
50. طه، عبد الواحد ذنون، دراسات أندلسية، المكتبة الوطنية، المجموعة الأولى،بغداد،1986م، ص24.
51. ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، (ت776هـ) اللمحة البدرية في الدولة النصرية ، دار الآفاق الجديدة، بيروت،1978م، ص26.
52. السامرائي، خليل إبراهيم وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987م، ص390.
53. عنان، محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس الخلافة الأموية والدولة العامرية،ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة 1969م، ، ج 2، ص 44.
54. الدليمي، أحمد صالح مهدي، تنظيمات الجيش في الأندلس في العصر الأموي، رسالة ماجستير، بغداد 1989م، ص 100
55. الدوري، إبراهيم ياس خضر، السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية للأندلس في عهد المنصور ابن أبي عامر، رسالة دكتوراه غير مطبوعة، جامعة الأزهر، قسم التاريخ والحضارة، 1987م، ص 208.
56. ابن حيان، المقتبس، ج 5، ص 45، ذنون،طه عبد الوحد، دراسات في التاريخ الأندلسي، ص 45.

57. ابن عذاري، البيان المغرب، ج 2، ص 259–260.
58. ابن الخطيب، لسان الدين ابو عبدالله محمد التلمساني (776هـ)اعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام، تحقيق ليفي بروفنسال ،دار المكشوف ،بيروت ،1965م ،ص 60.
59. ابن الأزرق، محمد بن علي الغرناطي،(ت 896هـ/ 1491م)بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: علي سامي النشار، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1977م، ج1، ص203
60. مؤلف مجهول، ذكرى بلاد الأندلس، ص 16.
61. ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ج2، ص 36–37.
62. ابن عذاري، البيان المغرب،ج5،ص96
63. الدوري ، السياسة الداخلية،ص210
64. مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس، ص 187.
65. عمر فروخ، الغرب والإسلام في الحوض الغربي للبحر المتوسط، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1959م،ص 82.
66. ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص 87.
67. الحميري، أبو عبد الله عبد المنعم، صفة جزيرة الأندلس، تصحيح: ليفي بروفنسال، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937م، ص 59.
68. قرمونة: مدينة أندلسية تقع شرق إشبيلية بنحو 30 كم، وكانت حصنًا مهمًا في جنوب الأندلس، واشتهرت بمكانتها الدفاعية في فترات الاضطراب السياسي. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص328؛ الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص451
69. الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص 59.
70. الشعراوي ،أحمد إبراهيم ، الأمويون أمراء الأندلس الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969م، ص 322.
71. ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص 157؛ سالم ،عبد العزيز والعبادي، تاريخ البحرية في المغرب والأندلس، ص 137.
72. ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف، المقتبس من تاريخ رجال الأندلس، تحقيق: الأب بيسكونت أنطونيين، باريس، 1937م، ص 50.
73. ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص 109؛ محمد عبد العزيز عثمان، «البحرية الحربية في الأندلس»، مجلة المورد العربي، عدد خاص عن الفكر السياسي عند العرب، مج 12، ع 4، 1983م، ص 68.
74. غارات النورمان: هجمات بحرية شنّها النورمان (الفايكنغ) على سواحل الأندلس في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، وأشهرها غزوة سنة 230هـ / 844م التي وصلت إلى إشبيلية في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، وأدّت إلى تعزيز التحصينات وإنشاء دار صناعة للأسطول. ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج6، ص184.
75. ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص 174؛ سالم ،عبد العزيز والعبادي، تاريخ البحرية في المغرب والأندلس، ص 174.
76. ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد الله عنان، القاهرة، 1955م، ج1، ص 482.
77. سالم ،السيدعبد العزيز والعبادي، تاريخ البحرية في المغرب والأندلس، ص 175.
78. سالم ،السيد عبد العزيز والعبادي، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، ص 191.
79. ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ج2، ص 67.
80. السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، ص 414.
81. ابن الخطيب، اللمحة البدرية، ص 26.

82. عبد الواحد ذنون طه، الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال أفريقيا والأندلس، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد،1982م، ص 211.
83. المقّري، نفح الطيب، ج1، ص 259.
84. ابن الدلائي، أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري،(ت478هـ) ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تحقيق: عبد العزيز الأهواني، ط1، (مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، 1965م)، ص 20.
85. عبد الواحد ذنون طه، دراسات أندلسية، ص 84 .
86. السامرائي واخرون، تاريخ العرب وحضارتهم في الاندلس،ص80
87. سالم ،السيد عبد العزيز ، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح حتى سقوط الخلافة بقرطبة، دار المعارف، لبنان، 1962م، ص 119.
88. ابن الأبار، الحلة السيراء، ج1، ص 275؛ عبد الواحد ذنون طه، دراسات أندلسية، ص 81.
89. مؤلف مجهول، أخبار مجموعة، ص 3.
90. عبد الرحمن علي الحجي، أندلسيات، ط1، دار الإرشاد، بيروت، 1969م، ص 78
91. ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ج2، ص 66.
92. سالم ،السيد عبد العزيز ، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس، ص 297.
93. حسين مؤنس، فجر الأندلس: دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية، ط1، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1959م، ص 10.
94. المقّري، نفح الطيب، ج1، ص 140.
95. المقري،نفح الطيب، ج1، ص 356.
96. النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: أحمد كمال زكي، القاهرة، 1980م، ج23، ص 405.
97. ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص 198.
98. ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص 208.
99. ابن عذاري، البيان المغرب، ج2، ص 119–205.
100. المقّري، نفح الطيب، ج2، ص 355–356؛ محمد عبد الله عنان، دول الإسلام في الأندلس، ج2، ص 447.
101. المقّري، نفح الطيب، ج1، ص 143.
102. عنان ،محمد عبد الله ، دول الإسلام في الأندلس، ص 690.
103. المقّري، نفح الطيب، ج1، ص 63.
104. ابن عذاري، البيان المغرب،ج2،ص275 ، 104.المقري، نفح الطيب، ج 1، ص 333.
105. ابن عذاري، البيان المغرب، ج 3، ص 79–80.

ثبت المصادر والمراجع

. ابن الأبار، محمد بن عبد الله القضاعي (ت 658هـ)،
1. الحُلّة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، الشركة العامة للطباعة والنشر، القاهرة، 1963م.
. ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد (ت 630هـ)،
2. الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، 1965م.
. ابن الأزرق، محمد بن علي الغرناطي (ت 896هـ)،
3. بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: علي سامي النشار، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1977م.
. ابن الخطيب، لسان الدين محمد بن عبد الله (ت 776هـ)،
3. الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد الله عنان، القاهرة، 1955م.
4. أعمال الأعلام، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، 1965م.

5.اللمحة البدرية في الدولة النصرية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1978م.
. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ)،
6. ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار صادر، بيروت، 1284هـ،
. ابن سعيد المغربي، علي بن موسى (ت 685هـ)،
7.المغرب في حُلى المغرب، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1953م.
. ابن عذاري، أبو عبد الله محمد المراكشي (ت بعد 712هـ)،
8البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: كولا وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت،1967م،
. ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر (ت 367هـ)،
9.تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع، دار النشر الجامعي، 1957م.
. ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف (ت 469هـ)،
10.المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق: عبد الرحمن علي الحجي، دار الثقافة، بيروت، 1965م.
. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الافريقي (711هـ).
11. لسان العرب، دار صادر،بيروت ١٩٥٥م
. الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت نحو 900هـ)،
12.الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975م.
13. صفة جزيرة الأندلس، تصحيح: ليفي بروفنسال، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937م.
. النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ)،
14.نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: أحمد كمال زكي، القاهرة، 1980م.
. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)
15. معجم البلدان، ط2،دار صادر، بيروت ،1995م
. مؤلف مجهول،
16.أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها، مطبعة بردنير، مدريد، 1867م.
17. ذِكر بلاد الأندلس، تحقيق: لويس مولينا، المجلس الأعلى للبحث العلمي، مدريد، 1983م.
. المقري، أحمد بن محمد المقري التلمساني،(ت1041هـ)
18. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكروزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر 1949،
. العبادي، أحمد مختار،
19.دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، 1978م.
20.سالم، السيدعبد العزيز،
تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح حتى سقوط الخلافة بقرطبة، دار المعارف، لبنان، 1962م.
. سالم،السيد عبد العزيز، والعبادي، أحمد مختار،
21.تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس،بيروت،1969م
. السامرائي، خليل إبراهيم وآخرون،
22.تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987م.
. الشعراوي، أحمد إبراهيم،
23.الأمويون أمراء الأندلس الاول دار النهضة العربية، القاهرة، 1969م ،
. الصالح، صبحي
24.النظم الإسلامية: نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، 1978م.
. طه، عبد الواحد ذنون،

25. دراسات أندلسية، المكتبة الوطنية، بغداد، 1986م.
26. الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال أفريقيا والأندلس، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1982م.
عنان، محمد عبد الله ،
27. دولة الإسلام في الأندلس: الخلافة الأموية والدولة العامرية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1969م.
فروخ، عمر ،
28. الغرب والإسلام في الحوض الغربي للبحر المتوسط، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1959م.
فوزي، فاروق عمر وآخرون،
29. النظم الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1989م.
مؤنس، حسين ،
30. فجر الأندلس: دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1959م.
الدوري، إبراهيم ياس خضر،
31. عبد الرحمن الداخل في الأندلس وسياسته الخارجية والداخلية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1982م.
32. السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية للأندلس في عهد المنصور ابن أبي عامر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، 1987م.
الدليمي، أحمد صالح مهدي،
33. تنظيمات الجيش في الأندلس في العصر الأموي، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، 1989م.
الحجي، عبد الرحمن علي،
34. أندلسيات، دار الإرشاد، بيروت، 1969م.
حسن، حسن إبراهيم ،
35. تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1967م.
درادكة، صالح،
36. «الشرطة في الأندلس»، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، 1987م.
عثمان، محمد عبد العزيز،
37. «البحرية الحربية في الأندلس»، مجلة المورد العربي، 1983م.

-Ibn al-Abbar, Muhammad ibn Abdullah al-Quda'i (d. 658 AH.(
-1Al-Hulla al-Sira', edited by Hussein Mu'nis, General Company for Printing and Publishing, Cairo, 1963 CE.
-Ibn al-Athir, Izz al-Din Ali ibn Muhammad (d. 630 AH.(
-2Al-Kamil fi al-Tarikh, Dar Sader, Beirut, 1965 CE.
-Ibn al-Azraq, Muhammad ibn Ali al-Gharnati (d. 896 AH.(
-3Bada'i' al-Silk fi Taba'i' al-Mulk, edited by Ali Sami al-Nashar, Ministry of Culture and Information, Baghdad, 1977 CE.
-Ibn al-Khatib, Lisan al-Din Muhammad ibn Abdullah (d. 776 AH.(
-3Al-Ihata fi Akhbar Gharnata, edited by Muhammad Abdullah Anan, Cairo, 1955 CE. 4. The Works of the Notables, edited by Lévi-Provençal, Dar al-Makshouf, Beirut, 1965.
.5The Glimpse of the Nasrid State, Dar al-Afaq al-Jadida, Beirut, 1978.
Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad (d. 808 AH.(

.6The Book of Lessons and the Collection of Beginnings and Ends in the History of the Arabs, Persians, and Berbers and Their Contemporaries of Great Power, Dar Sader, Beirut, 1284 AH.
Ibn Sa'id al-Maghribi, Ali ibn Musa (d. 685 AH.(
.7The Maghreb in the Adornment of the Maghreb, edited by Shawqi Dayf, Dar al-Ma'arif, Cairo, 1953. - Ibn 'Idhari, Abu 'Abd Allah Muhammad al-Marrakushi (d. after 712 AH.(
-8Al-Bayan al-Mughrib fi Akhbar al-Andalus wa'l-Maghrib, edited by Colat and Lévi-Provençal, Dar al-Thaqafa, Beirut, 1967 CE.
-Ibn al-Qutiyya, Abu Bakr Muhammad ibn 'Umar (d. 367 AH.(
-9Tarikh Iftitah al-Andalus, edited by 'Abd Allah Anis al-Tabba', Dar al-Nashr al-Jami'i, 1957 CE.
-Ibn Hayyan, Abu Marwan Hayyan ibn Khalaf (d. 469 AH.(
-10Al-Muqtabas min Anba' Ahl al-Andalus, edited by 'Abd al-Rahman 'Ali al-Hajji, Dar al-Thaqafa, Beirut, 1965 CE.
-Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram ibn 'Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din Ibn Manzur al-Ansari al-Ifriqi (d. 711 AH). 11. Lisan al-Arab, Dar Sader, Beirut, 1955 CE
—Al-Himyarī, Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah ibn Abd al-Mun'im (d. c. 900
.12Al-Rawd al-Mu'attar fi Khabar al-Aqtar, edited by Ihsan Abbas, Maktabat Lubnan, Beirut, 1975 CE
.13Sifat Jazirat al-Andalus, revised by Lévi-Provençal, Committee for Authorship, Translation, and Publication, Cairo, 1937 CE
—Al-Nuwayri, Shihab al-Din Ahmad ibn Abd al-Wahhab (d. 733 AH(
.14Nihayat al-Arab fi Funun al-Adab, edited by Ahmad Kamal Zaki, Cairo, 1980 CE - Yaqut al-Hamawi, Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqut ibn Abdullah al-Rumi al-Hamawi (d. 626 AH(
.15Mu'jam al-Buldan (Dictionary of Countries), 2nd ed., Dar Sader, Beirut, 1995 CE
-Anonymous author
.16A Collection of Accounts on the Conquest of Andalusia and Mention of its Princes, Bardenier Press, Madrid, 1867 CE
.17Dhikr Bilad al-Andalus (Mention of the Lands of Andalusia), edited by Luis Molina, Spanish National Research Council, Madrid, 1983 CE
-Al-Maqqari, Ahmad ibn Muhammad al-Maqqari al-Tilimsani (d. 1041 AH(
.18Nafh al-Tayyib min Ghusn al-Andalus al-Ratib wa Dhikr Waziriha Lisan al-Din Ibn al-Khatib (The Fragrant Breeze from the Moist Branch of Andalusia and Mention of its Minister Lisan al-Din Ibn al-Khatib), edited by Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Al-Sa'ada Press, Egypt, 1949 CE
-Al-Abbadi, Ahmad Mukhtar
.19Dirasat fi Tarikh al-Maghrib wa al-Andalus (Studies in the History of the Maghreb and Andalusia), Dar al-Nahda al-Arabiya, Beirut, 1978 CE 20. Salem, Sayyid Abdul Aziz,

History of the Muslims and Their Legacy in Andalusia from the Conquest until the Fall of the Caliphate in Cordoba, Dar al-Ma'arif, Lebanon, 1962.

Salem, Sayyid Abdul Aziz, and al-Abadi, Ahmad Mukhtar.

* .21History of the Islamic Navy in Morocco and Andalusia*, Beirut, 1969.

Al-Samarrai, Khalil Ibrahim, et al..

* .22History of the Arabs and Their Civilization in Andalusia*, Dar al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul, 1987.

Al-Sha'rawi, Ahmad Ibrahim.

* .23The Umayyads: The First Emirs of Andalusia*, Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo, 1969.

Al-Salih, Subhi.

* .24Islamic Systems: Their Origins and Development*, Dar al-Ilm lil-Malayin, Beirut, 1978.

Taha, Abdul Wahid Dhunoun.

* .25Andalusian Studies*, National Library, Baghdad, 1986. 26. The Arab-Islamic Conquest and Settlement in North Africa and Andalusia, Ministry of Culture and Information Publications, 1982.

—Anan, Muhammad Abdullah.

.27The Islamic State in Andalusia: The Umayyad Caliphate and the Amirid State, Al-Khanji Library, Cairo, 1969.

—Farroukh, Omar.

.28The West and Islam in the Western Mediterranean Basin, Commercial Office Publications, Beirut, 1959.

—Fawzi, Farouk Omar, et al..

.29Islamic Systems, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1989.

—Mounis, Hussein.

.30The Dawn of Andalusia: A Study in the History of Andalusia from the Islamic Conquest to the Establishment of the Umayyad State, Arab Company for Printing and Publishing, Cairo, 1959.

—Al-Douri, Ibrahim Yass Khader.

.31Abd al-Rahman I in Andalusia and His Foreign and Domestic Policy, Dar al-Hurriya for Printing, Baghdad, 1982.

.32The Internal Policy and Foreign Relations of Andalusia during the Reign of Al-Mansur ibn Abi Amir, Unpublished Doctoral Dissertation, Al-Azhar University, 1987.

Al-Dulaimi, Ahmad Salih Mahdi.

.33Military Organizations in Andalusia during the Umayyad Era, Unpublished Master's Thesis, Baghdad, 1989.

Al-Hajji, Abd al-Rahman Ali.

.34Andalusian Studies, Dar al-Irshad, Beirut, 1969.

Hassan, Hassan Ibrahim.

.35A Political, Religious, Cultural, and Social History of Islam, Egyptian Renaissance Library, Cairo, 1967.
Daradka, Salih.
" .36The Police in Andalusia," Dirasat Journal, University of Jordan, 1987.
Uthman, Muhammad Abd al-Aziz.
37. "The Naval Force in Andalusia," Al-Mawrid al-Arabi Journal, 1983.

The structure of the Umayyad state and its institutions in Andalusia during the Caliphate era (316–422 AH / 929–1031 AD)

Dr. Khaled Ahmed Saleh
College of Education for Girls
University of Anbar
edw.khaled_3120@uoanbar.edu.iq

Keywords: Umayyad institutions in Andalusia

Summary:

This study examines the administrative system of al-Andalus during the Umayyad Caliphate (316–422 AH / 929–1031 CE), focusing on the structure and functions of its principal governing institutions, including the caliphate, vizierate, ḥijāba (chamberlainship), police administration, and naval organization. The research aims to analyze the nature of these institutions and assess their role in consolidating central authority and maintaining political stability.

The study concludes that the proclamation of the caliphate marked a significant transformation in state organization, strengthening centralization and redefining high administrative offices in accordance with the expanding political and military influence of the state. The ḥijāba, in particular, evolved into a powerful executive office, while the vizierate and police played crucial roles in governance and internal order. Naval organization emerged as a strategic response to external threats and maritime challenges.

The research demonstrates that institutional cohesion was a fundamental factor in the strength and longevity of the Umayyad state in al-Andalus, whereas its imbalance contributed to the decline of the caliphate in its final phase